القطاع المهني والصناعي

محاولة جادة لتجاوز قلة الموارد والخروج به الى النور

بقلم : إيمان قنديل

في الوقت الذي تضرب به ورش الحدادة بالصواريخ بدعوى انها مصانع للاسلحة، وتغلق أبواب المعاهد التقنية بدعوى ايوائها المناضلين، تصر السلطة الفلسطينية بمؤسساتها المتعددة على تطوير القطاع الصناعي والمهني بالتعاون مع الدول الاوروبية والجهات المانحة، فهي تعمل جاهدة على بلورة الخطط والبرامج في سبيل النهوض بهذا القطاع وبث الوعي حوله بين الطلبة والاهالي على حد سواء.

يعتبر جميل ابو سعدة مدير عام برنامج التدريب المهني في وزارة التعليم العالي، ان القطاع المهني مر في مرحلتين الاولى ما قبل عام ١٩٩٤ وقد اتسمت هذه الفترة بضعف الاقبال عليها بالاضافة الى تدني معدلات المتقدمين بحكم المهن المطلوبة لسوق العمل والتي كانت تقتصر على الحرف اليدوية كالنجارة والتبليط وما شابه ذلك، اما الثانية فكانت بعد مجيء السلطة الفلسطينية التي عملت على تقنين هذا القطاع وأولت مهامه الى مؤسساتها الرسمية، فتم ادخال العديد من التخصصات الجديدة وبناء المدارس الصناعية، كذلك عملت على تحسين الموارد المادية كتطوير الاجهزة والالات المستخدمة، ولم تغفل عن تطوير الجانب الانساني حيال هذا الموضوع بتطوير الكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع (المدرسين) بتأهيلهم كمتخصصين كل على حدا.

وتؤكد على ذلك الدكتورة نجوى عرفات عميدة كلية فلسطين التقنية للبنات بقولها: إن الكلية حتى عام ١٩٩٤ لم تكن تخرج سوى معلمات متخصصات في مواضيع اكاديمية الا انها اليوم تضم كافة التخصصات المهنية كالتصميم الجرافيكي والموسيقى والبرمجيات وغيرها.

خطط واستراتيجيات

وفي هذا الاطار تم اعداد استراتيجية يجهد العمل على تنفيذها، يقول اسامة اشتيه نائب مدير دائرة المدارس المهنية في وزارة التعليم العالي، انها جاءت نتيجة دراسات معمقة لحاجة السوق للمهن التقنية والصناعية وكذلك دراسة الكوادر البشرية التي ستقوم على تنفيذ هذه الاستراتيجية، ويلخص محمود نجوم مدير دائرة التخطيط للادارة العامة للتدريب المهني بوزارة العمل، هذه الاستراتيجية »بانها تعمل على توحيد الجهات المشرفة على نظام التعليم والتدريب المهني، بالاضافة الى العمل على التشجيع على الاقبال على هدا القطاع، وبناء مؤسسات تعليمية وتدريبية متطورة مع التأكيد على ان هذا يساهم مباشرة في تطوير الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل ما يساعد على حل بعض المشاكل الاجتماعية كالبطالة.

وقد تم تبني هذه الاستراتيجية من قبل جهات متعددة كوزارة العمل، التعليم العالي، وكالة الغوث، الشؤون الاجتماعية، الدول المانحة، بالاضافة الى القطاع الخاص والمؤسسات الاهلية.

تشاؤل..؟!

يعبر كل من جميل ابو سعدة وأسامة اشتية عن ارتياحهما لدى استعراضهما لمقارنة حول تطور الاقبال على القطاع المهني خلال السنوات الست الماضية، فيضرب مثالا على عدد المتقدمين الى مدرسة نابلس الصناعية ان في سنتي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وصل عدد المتقدمين الى ٥٠٠ طالب، بينما كانت القدرة الاستيعابية للمدرسة ٢٤٠ طالبا، بالمقابل في سنة ١٩٩٦ كان عدد المتقدمين يساوي القدرة الاستيعابية للمدرسة آنذاك والتي كانت تصل الى ١٦٠ مما قلل من امكانية المفاضلة بين المتقدمين كما في الحالة الاولى التي تم فيها اختيار ذوي المعدلات الاعلى، وحول ذلك تقول الدكتورة نجوى عرفات ان الاقبال على قسم التصميم الجرافيكي قد ازداد في الفترة الاخيرة بنسبة ملحوظة على الرغم من انه برنامج جديد. وقد يعود السبب وراء ذلك هو انخفاض معدل قبول الطلاب في مثل هذه التخصصات فهدى وهي خريجة قسم التصميم الجرافيكي من كلية مجتمع المرأة تقول إنه كان بودها أن تدخل إحدى الجامعات لنيل شهادة البكالوريوس بالدرجة الأولى ولتتخصص في اللغة العربية، إلا أن معدلها في الثانوية العامة لم يسعفها فاتجهت نحو المعهد، وحسب اسامة اشتية فإن نسبة الاقبال على القطاع الصناعي قد ارتفعت من ٨,٢٪ الى ٥٪ منذ العام ١٩٩٩. أما محمود نجوم فيرى عكس ذلك تماما فنسبة الاقبال على هذا القطاع هي من ادنى النسب الموجودة مقارنة بالدول المحيطة التي تصل الى ٥٠٪ لذلك يعتبر ان مثل هذا التطور لا يذكر أمام النسب المحيطة وما زال يحتاج الى الكثير من التطوير والجهد حتى يصل الى مصاف الدول الأخرى، وتعزو الدكتورة نفيدة جرباوي مديرة كلية مجتمع المرأة(معهد الطيرة) هذا الارتفاع إلى بحث الناس عن دخل يسد رمقهم وعلى حد قولها «لا تعود هذه الزيادة لسياسة تدخل من الوزارات القائمة على برنامج التدريب والتعليم المهني، وانما لان الفرد اصبح يشعر بالجوع ويبحث عن المهن الحرفية التي تدر عليه الدخل».

خطط واستراتيجيات ولكن....

مما لا شك فيه ان هناك العديد من المشاكل والعراقيل التي تحد من تطور هذا القطاع ولعل من اهمها أو على رأس قائمتها هو الاحتلال وما يمارسه ويخطط له في هذا القبيل فالجميع يتفق على ان الاحتلال قبل مجيء السلطة كان يعنى بأيدي عاملة لسد حاجة السوق لديه متجاهلا البعد التخطيطي والوطني بطبيعة الحال، لذلك كان يلجأ الى تدريب هذه الايدي العاملة وليس تعليمها ضمن معاهد ومدارس متخصصة، الى جانب ذلك يعزو جميل ابو سعدة بطء تقدم هذا القطاع الى قلة الموارد المادية والمعدات والالات اللازمة للمدارس والورش الصناعية، وتتفق معه الدكتورة نجوى عرفات التي تعتمد في تمويل الكلية على رسوم الطالبات بالاضافة الى دعم وزارة

التتمة ص٦

في لقاء مع البيدر

ساما عويضة : مركز الدراسات النسوية يبحث في ائتلاف مع الإغاثة الزراعية

حاورها: جبريل حجة

كثير من العوامل ساعدت على ظهور عدد كبير من المؤسسات الاهلية، والاكاديمية، لتجد ان لكل مؤسسة من تلك المؤسسات لها مايبررها إما لأهميتها في تنمية المجتمع كل بطريقته الخاصة ، ومن بين تلك المؤسسات تظهر المؤسسات النسوية ، يميز عملها كمؤسسات أنها ذات رؤى واستراتيجيات متميزة يقوم عليها اشخاص ، يمكن وصفهم بطلائع العمل المؤسسي ، لينقلني هذا القول الى الحديث عن مركز نسوي جدير بالاهتمام في اهدافه ووضوح خططه، واعتماده على الدراسات في تحقيق خططه واهدافه . ولمعرفة تلك الاهداف ومدى أهمية وجود مثل هذا المركز »مركز الدراسات النسوية، يحاور «البيدر» ساما عويضة مديرة مركز الدراسات النسوية، في القدس، وهي سيدة حاصلة على شهادة ماجستير في الإدارة، وكانت أطروحتها حول «إدارة نقل المعرفة ما بين المنظمات النسوية، والتخطيط الاستراتيجي للمنظمات النسوية».

وتعمل في الوقت نفسه منسقة عامة لمنتدى النساء العربيات- عايشة (شبكة منظمات نسوية عربية تمتد في ثماني دول عربية هي فلسطين، الأردن، لبنان، السودان، مصر، تونس، الجزائر، والمغرب. وتمتاز بأنها شبكة لمنظمات تلتقي بالرؤية الأهداف).

بدأت عويضة نشاطها النسوي ضمن اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني، حيث شاركت في تأسيس وبناء هذا الإطار، ومن ثمّ شاركت ومن ضمن نشاطها في الاتحاد بتأسيس مركز الدراسات النسوية عام ١٩٨٩، وكانت أول ممثلة في مجلس أمينات المركز، إلى أن بدأت عملها كمتفرغة في المركز عام ١٩٩٣. كما شاركت في مؤتمرات عالمية وإقليمية حول المرأة وفي مجال حقوق الإنسان، وعملت كمدربة في مجال النوع الاجتماعي على مستوى محلي ومستوى إقليمي أيضا.

«البيدر» ما المراحل العمرية والتطورات المختلفة التي مر بها المركز؟

تأسس مركز الدراسات النسوية عام ١٩٨٩ بهدف توفير دراسات حول أوضاع المرأة الفلسطينية ليتشكل أساسا في وضع برامج الحركة النسوية الفلسطينية، ثم ما لبث وبسبب إنشغال مكونات الحركة النسوية الفلسطينية في العمل الوطني أن بدأ بالتحول لتنفيذ بعض البرامج التي من شأنها أن تساهم في النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية حيث افتتح وحدة تدريب للنساء لتطوير مهاراتهن في مجالات البحث والإدارة والاتصال، ووحدة أخرى تثقيفية للتثقيف المجتمعي حول حقوق المرأة، ومكتبة نسوية متخصصة تعتبر الأولى والأكبر على الساحة الفلسطينية حتى الآن.

عام ١٩٩٧ أعاد المركز تقييم برامجه، ومن ثمّ دخل في عملية تخطيط استراتيجي أسفرت عن وضع رسالة ورؤية جديدتين لعمل المركز:

رسالة المركز أصبحت كالتالي: « من أجل المساهمة في خلق وعي مجتمعي كفيل بإتاحة الفرص المتساوية للمرأة الفلسطينية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعزيز دورها التنموي المبني على أساس المساواة بين الجنسين باعتبار حقوق المرأة هي حقوق إنسان، بعيدا عن كل الصور النمطية التقليدية، وإعداد قيادات مجتمعية تتحمل مسؤولية ذلك».

«البيدر» ما هي أهم البرامج والمشاريع التي ارتكز عليها مركز الدراسات النسوية اثناء عمله في المجتمع؟.

لقد حدد المركز برامجه كالتالي: برنامج كسب الحلفاء، ويسعى لكسب حلفاء لقضايا المرأة من خلال البرامج التدريبية في النوع الاجتماعي والتي تستهدف الفئات المؤثرة في تكوين الثقافة المجتمعية كفئة المعلمين والمعلمات، الإعلاميين والإعلاميات، المرشدين الاجتماعيين والمرشدات، الشباب والشابات، القيادات النسوية على مستوى المواقع، المحامين والمحاميات، وأخيرا الأطفال مستقبل الغد. ومن ضمن هذا المشروع أيضا يعمل المركز على إنتاج أفلام توثيقية حول واقع المرأة الفلسطينية حيث يتم استثمارها في البرامج التدريبية المختلفة وفي خلق حلفاء لقضايا المرأة والتي منها:

١) برنامج تدريب الباحثات والمدربات الفلسطينيات، وهذا البرنامج يعمل بالشراكة مع مؤسسات نسوية أخرى وهي مركز شؤون المرأة في غزة، ومركز الطفولة في الناصرة، وجمعية النجدة الاجتماعية في مخيمات لبنان، والمعهد الدولي لتضامن النساء في الأردن، حيث يستهدف المشروع بالإضافة إلى التدريب، الجمع ما بين الفلسطينيات في المناطق المختلفة لتمكينهن من رسم سياسات تهدف بمحصلتها النهائية إلى النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها، والعمل على بناء قدرات جميع المنظمات النسوية في المناطق المذكورة في مهارات التعبئة والتأثير، حيث يستهدف المشروع إعداد أبحاث موجهة لرسم سياسات وتنظيم حملات لتبني تلك السياسات.

٢) مشروع المرأة والحرب، ويعنى هذا المشروع بدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية بعد الاجتياح وكنتيجة للممارسات التعسفية الإسرائيلية للوقوف عند حاجات المرأة، ورسم التدخلات المناسبة.

٣) مشروع التنمية الريفية، وهو مشروع ممول من قبل مؤسسة إنقاذ الطفل وتشارك فيه عدة مؤسسات فلسطينية كل

التتمة ص٦

للمراسلة

نهتم كثيراً بآرائكم

شاركونا ملاحظاتكم ومقالاتكم على عنواننا التالي:

برنامج دراسات التنمية - جامعة بير زيت - ص.ب ١٨٧٨ رام الله

تلفون: ٢٩٥٩٢٥٠ - ٢ (٩٧٢) فاكس: ٢٩٥٨١١٧-٢(٩٧٢)

البريد الإلكتروني: dsp@birzeit.edu الصفحة الإلكترونية: http:\\home.birzeit.edu/dsp

للمراسلة